

أولاً: سياسة ضريبية مقترحة لمصر بعد ثورة يناير 2011 السياسة الضريبية للدولة هي إحدى مكونات سياستها المالية العامة وتتضمن الأخيرة تصميم برامج للحكومة في مجالات الضرائب والإنفاق العام وإدارة الدين العام بما يعالج المشاكل التي يعاني منها المجتمع في جوانب الحياة المختلفة لمواطنيه ويحقق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها. لكي تنجح السياسة الضريبية في أي مجتمع لابد أن تتكامل مع جوانب السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسات النقدية وسياسات الأجور والأسعار وأيضاً مع مكونات السياسة المالية الأخرى، فينبغي مثلاً والاقترار على الاقتراض العام من أجل بناء الطاقات الانتاجية والاستثمارية لكي يمكن سداد القروض وفوائدها من عائد تلك الاستثمارات) التي تمت دراسة جدواها الاقتصادية والاجتماعية وتتأكد هذه الضرورة بالنسبة للإقتراض الخارجي والذي يعد، استنزافاً لموارد المجتمع الاقتصادية في حال عقد هذه القروض لإشباع حاجات استهلاكية حاضرة، ومن ثم تزيد أعباء الديون العامة أقساطه وقوائده (على الأجيال المستقبلية